اتفاق كوكادام عام ١٩٨٦ واثره على الوضع الداخلي في السودان

الأستاذ الدكتور / حسان ريكان خلف

dr.hassan1967r@gmail.com

الباحثة / نادية حسن إسماعيل

كلية الاداب / الجامعة العراقية

Kokadam Agreement in 1986 and its Impact on the Internal Situation in Sudan

Prof. Hassan Rikan Khalaf (Ph.D.)
Researcher / Nadia Hassan Iasmail
College of Arts / AL- Iraqia University

المستخلص

يتناول البحث المعنون " اتفاق كوكادام عام ١٩٨٦ واثره على الوضع الداخلي في السودان " ، الاحداث التي شهدها جنوب السودان بسبب الحركة الشعبية لتحرير السودان ، اذ دعت اغلب الأحزاب السياسية السودانية المتمثلة بالتجمع الوطني لإنقاذ البلاد لتصالح مع الحركة الشعبية في ٢٠ من اذار ١٩٨٦ في اثيوبيا ،من اجل ان يحل السلام في السودان ، وان تهدأ الحرب الاهلية التي نشبت في عام ١٩٨٣ وراح ضحيتها عدد كبير من السودانيين .

Abstract

The research entitled "The Kokadam Agreement of 1986 and its Impact on the Internal Situation in Sudan"

deals with the events in southern Sudan due to the Sudan People's Liberation Movement, as most of the Sudanese political parties represented by the National Assembly to save the country called for reconciliation with the SPLM on March 20, 1986 in Ethiopia In order to bring peace to Sudan, and to calm the civil war that broke out in 1983 and claimed the lives of a large number of Sudanese.

المقدمة :

اشتعلت اول حرب أهلية في جنوب السودان بعد ستة أعوام من استقلال السودان عن بريطانيا عام ١٩٥٦ ، فقد تمردت حركة الانيانيا [1]عام ١٩٦٣ على الدولة السودانية بسبب ما اطلقت عليه تجاهل الحكومة السودانية لمناطق جنوب البلاد وعدم اشتراك أبنائها في الحكم ، وقد انهت اتفاقية اديس ابابا [2]عام ١٩٧٢ بين حكومة الرئيس السابق جعفر نميري [3]وحركة الانيانيا تلك الحرب ونتج عنها إعطاء الجنوب نوعاً من الحكم الذاتي ، إلا ان النزاع اندلع مرة أخرى عام ١٩٨٣ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق . [4]

اتفاق الكوكادام واثره على الوضع الداخلي في السودان :

جاء ألاتفاق من اجل تهدئة الأوضاع التي نشبت في الجنوب في عام ١٩٨٦ من اجل إحلال السلام في السودان اتفقت الأحزاب السياسية السودانية لمصالحة الحركة الشعبية تلك المصالحة كان لها دور كبير في الواقع السياسي في السودان ، التقى التجمع الوطني لإنقاذ [6]البلاد ، مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في مؤتمر كوكادام في ٢٠ اذار ١٩٨٦ وقد تولى التجمع الوطني مهمة قيادة المؤتمر لعدم مشاركة الحكومة في ذلك الاتفاق بسبب تلكؤها في حل مشكلة جنوب السودان ، فبادر التجمع الوطني تلك المهمة ، واخذت الحركة الشعبية تصعد الحرب في الجنوب لكي لا يدلي المواطنون بأصواتهم في صناديق الانتخابات ، إذ قامت الحركة بحملات عسكرية مكثفة في الجنوب وغرب السودان أدى الى الغاء الانتخابات في معظم دوائر الجنوب [7]، ولكن أقيمت الانتخابات في الشمال ونتج عنها حكومة فجاء اتفاق الكوكادام من اجل حل مشكلات السودان مع وقف اطلاق النار بشرط ان تتخذ الحكومة الخطوات الاتية : [8]

١- الغاء الاتفاقيات العسكرية التي تضعف السيادة الوطنية .

٢- الغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في أيلول ١٩٨٣ او سائر القوانين المقيدة للحريات .

٣- رفع حالة الطوارئ .

٤- استبدال دستور عام ١٩٨٥ الانتقالي بدستور عام ١٩٥٦ .

تم عقد اجتماع اخر في اديس ابابا [9] في اذار عام ١٩٨٦ بين رئيس الوزراء الصادق المهدي [10] وجون قرنق تم الاتفاق على عقد لقاء اخر ، وكان ذلك اللقاء استكمالاً لاتفاق الكوكادام ، واتفق الصادق المهدي مع جون قرنق على ان اعلان كوكادام هو قاعدة مقبولة للانطلاق الى اتفاق نهائي ، اذ حدد الصادق المهدي نقاط الخلاف بثلاثة نقاط هي : حالة الطوارئ التي تخضع لها السودان نتيجة الحرب في الجنوب ، ووقف اطلاق النار ، وإلغاء قوانين أيلول ١٩٨٣ المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، واكد رئيس الوزراء على ان الخلاف حول حالة الطوارئ ووقف اطلاق النار هو خلاف شكلي وليس أساسي لان عودة الامن والاستقرار الى البلاد سيلغي حينها ذلك الخلاف . [11]

اعلن الصادق المهدي قبل ذهابه الى اديس ابابا لحضور مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في تموز عام ١٩٨٦ عن استعداده لإلغاء ثلاثة قرارات هي : [12]

١- تطبيق الشريعة الإسلامية تبعاً لقرارات أيلول ١٩٨٣ .

٢- اتفاقية الدفاع المشترك المصرية السودانية التي وقعها نميري .

٣- الاتفاق العسكري السوداني – اليبي الذي وقعه المجلس الانتقالي بعد توليه السلطة عام ١٩٨٥ .

وكانت لقرنق وجهة نظر أخرى تختلف عن ما اعلنه الصـادق المهدي وهي كالاتي [13] :

١- تقدر حركة تحرير شـعب السـودان موقف الصـادق المهدي وقبوله اتفاق كوكادام اساساً للحل .

٢- يتولى المؤتمر الدستوري بعد وقف اطلاق النار تشكيل حكومة مؤقتة جيدة تضم أنصاره.

٣- يتم بعد ذلك دمج الجيش الشعبي لتحرير السودان بالجيش السوداني .

اعلن الصـادق المهدي في ٣١ من تموز ١٩٨٦ عن مبادرة سـلام للقاء زعيم حركة التمرد جون قرنق الذي اصـر على تنفيذ ما جاء في اعلان الكوكادام ولكن الاتصـالات بين الطرفين انتهت في ١٦ من اب ١٩٨٦ [14]، بسـبب اسـقاط حركة التمرد طائرة مدنية في ملكال بالجنوب ، اذ أعلنت الحكومة السـودانية في حينها انها انهت أي اتفاق مع جون قرنق بحيث وصـفته مجرماً في حق الشـعب السـوداني ، وقالت انها ستواجه بكل حزم ، فحدثت اشتباكات عنيفة اثناء البحث عن حطام الطائرة التي كانت تابعة للخطوط الجوية السودانية ، وكانت الطائرة مكلفة بنقل المؤن للسكان المتشردين من الجفاف والتصـحر ، فادى ذلك الى تدهور العلاقة بين الحركة الشعبية والحكومة الائتلافية ، وارتفعت أصـوات تطالب بالحل العسكري وكانت تقودها الجبهة الإسـلامية القومية [15]، وفي تلك الاثناء قامت الحكومة بإعفاء بعض كبار قادة الجيش السوداني ، فكان ذلك القرار بمثابة رسالة الى القوى السياسية السودانية ولاسيما قوات جون قرنق في الجنوب بان الخرطوم مصرة على تقوية نفوذها وقدراتها العسكرية في الوقت الذي لن تتخلى فيه الحكومة عن رغبتها في مواصـلة الحوار السـياسـي،

وفضلاً عن ذلك انها رسالة ثانية موجهة الى القوى السياسية في الشمال التي اججت الحادث وانه يجب الرد عليها عسكرياً لإعادة الهدوء الى البلاد . (16)

جدد الصادق المهدي اتهامه للحركة الشعبية لتحرير السودان على انها تهدف لإثارة القوى الشمالية ، وتهدف ايضاً الى المزيد من المواجهة وخلق الاضطرابات وتهديد حياة الناس (17)، كما وانه وضع احتمالات ثلاثة لو حدثت سوف يكون هناك سلام في البلاد : أولها ان يتم رفع يد اثيوبيا عن الحركة الشعبية كونها تمد يد العون لها ، فلذلك رأينا ان الحكومة السودانية ردت على تلك المساعدة بأنها دعمت ارتيريا في مواجهتها مع اثيوبيا ، وقامت بإيواء اللاجئين وعدت مساعدتهم عملاً انسانياً . (18)

عادت الحياة السياسية السودانية الى سابق عهدها مع وجود الخلافات الطائفية والنزاعات الشخصية ، وان الحزب الاتحادي الديمقراطي (19)وحزب الامة (20)لم يستمرا معاً في حكومة ائتلافية ، وبذلك فشلت الجمعية التأسيسية (21)في كونها تمثل تجمع قومي في السودان ، فضلاً عن انتهاج سياسة خارجية غير مستقرة ولاسيما مع تدهور الأوضاع الاقتصادية ، رغم ذلك حصلت ازمة خطيرة في أيار ١٩٨٧ ، اذ ان الصادق المهدي قام بإجراء تغيير وزاري لأسباب شخصية ، فقام رئيس الوزراء بفصل وزير التجارة والتموين الذي كان من الحزب الاتحادي الديمقراطي ، اذ كان ينتقد الحكومة وذلك على اثر فشل وزارته في القضاء على السوق السوداء ، فضلاً عن انتشار الفساد الظاهر في منح الرخص التجارية ، تم أقالت الحكومة شريف زين العابدين الهندي (22)، وقامت الحكومة السودانية بإجراءات أخرى منها حل مجلس الوزراء محملاً إياه مسؤولية انهيار حكومته ، فكانت تلك صدمة للحزب الديمقراطي في اقالة وزرائه ، وقد عدها إهانة له وتأمر عليه ، وتسهم في تعميق الانقسام الداخلي

بين اسرتي الهندي والميرغني ، وكان ذلك الاتهام قد تأكد اكثر من خلال المقابلة التي أجريت مع الصـــادق المهدي في ٣١ من أيار عام ١٩٨٧ عبر محطة بي بي ســـي، فكان هدفه استغلال السياسة والدين والدفاع عن اسرته . [23]

اقترح الصـــــادق المهدي في حزيران ١٩٨٧ ادخال مجموعة جديدة من القوانين لتحل محل قوانين الشــريعة التي صــدرت في أيلول عام ١٩٨٣ ، وكذلك ان تشــرع قانون جنائي جديد وتشرع قانون للعمل المصرفي ايضاً ، اقرت اللجنة التأسيسية في ٢١ من حزيران ١٩٨٧ مقترحات صـــادق المهدي بأغلبية ١٣٨ مقابل ٥٢ صـــوتاً وجاءت الأصــوات غير الموافقين من الكتلة الجنوبية والشــيوعين والجبهة الإســلامية القومية [24]، وكان لكل منهم مبرراته التي جعلته لا يوافق على ذلك . [25]

وقد القى الصـــــادق المهدي خطـابـه الافتتـاحي في مؤتمر عقد بـالخرطوم بتاريخ١٦ تشـرين الثاني ١٩٨٧ من اجل إيجاد رؤية جديدة للعمل السـياسـي في بناء السـودان ، وقد اكد في خطابه على التزامه بإلغاء قوانين أيلول عام ١٩٨٣ واسـتبدالها بقوانين اسـلامية لكونها اكثر إنسـانية ، وفي تلك اللحظة علت هتافات أعضـاء الجبهة الإســـلامية القومية بانه لا بديل عن شـــرع الله ، وكان ظهور عدد من المتطرفين الاسـلامين الأجانب الذين اخذوا يظهرون في السـودان في منتصـف الثمانينات ، وقد بدأ الخوف يظهر في أوسـاط الجنوبيين والعلمانين والشـماليين ، ذلك كله جعل (بونا ملوال) الصـــحفي البارز ووزير الاعلام ورئيس تحرير جريدة ســودان تايمز ان كتب مقالاً جاء فيه : " ان الجدال الحالي بشـأن دسـتور إسـلامي ينهل من الفكر السـياسـي الاقطاعي اكثر من الفكر الديمقراطي ، وفتح شـــعارات الديمقراطية ليتم ســـحق روح الديمقراطية نفسها . [26]

تشكلت حكومة ائتلافية جديدة ولكن دخلت البلاد في ازمة أخرى ، اذ ان رئيس الوزراء اقدم على إهانة الاتحاد الديمقراطي وهو احمد السيد احمد لعضوية مجلس رأس الدولة على اعتباره (سادن) [27]وتم تعيين ميرغني النصري [28]من حزب الامة محله ، وبعد ذلك اقال رئيس الوزراء نائبه ووزير الداخلية عن الحزب الاتحاد سعيد احمد الحسين [29]واتهمه بتلقي رشوة قيمتها نصف مليون جنيه سوداني من السفارة المصرية بالخرطوم مقابل الادلاء بمعلومات للسفارة ، وتسبب ذلك الشلل المستمر للحكومة الائتلاف ، وفي تلك الاثناء تزايدت التكهنات بقرب تشكيل حكومة وطنية تشمل الجبهة الإسلامية التي صعدت معارضتها للحكومة. [30]

شنت الجبهة الإسلامية حملة مكثفة ضد الصادق المهدي وحكومته الائتلافية من اجل الثأر من حزب الامة وتعظيم نفوذها السياسي ، وكانت الحملة شرسة جداً وفعالة وقد تم اتهام الصادق المهدي بانه تسلم ثلاثين مليون جنيه باسم التعويض عن أراضي جده ، وهي في الأصل أراضي السودانيين ، وكما اتهموا ال الميرغني بالعديد من التوكيلات التجارية مثل توكيل سجاير كليوباترا ، وكان الهدف من ذلك اثارة الشعب السوداني ضد الحكومة . [31]

اتسعت دائرة القتال في الجنوب فأصبحت سيطرة جون قرنق بشكل واضح على بعض المدن الجنوب واعالي النيل وهي مدينة فيسيان والكرمك على الحدود الاثيوبية ، احكم السيطرة عليها مدة (٤٥) يوماً فضلاً عن سيطرته على مدينة كبويتا [32]، استغل جون قرنق حالة الانفلات الأمني والفوضى بين الأحزاب الحاكمة وعلاقتها المتردية مع الحكومة السودانية ، ونتيجة لذلك الموقف تم قطع الحوار بين حكومة جون قرنق وحكومة المهدي ، وكان نفاذ الذخيرة العسكرية للحكومة وضعف الدعم السريع لها من الدول التي كانت تدعمها جعلها تمر بظروف صعبة مما دفع الرائد

كاربينوا [33]الى الانشـقاق للحركة وضـعف عن جون قرنق واعلن وقوفه مع حكومة المهدي ، وقد تمكنت الحكومة السـودانية بعد سـتة اشـهر من اسـترجاع الكرمك من ايدي الجيش الشعبي . [34]

بدأ الصادق المهدي في شباط ١٩٨٨ بتشكيل حكومته الثالثة بعد انسحاب حزب الاتحاد الديمقراطي من حكومة الوفاق الوطني [35]وتحوله الى صـفوف المعارضـة ، ولم تسـتمر تلك الحكومة لأكثر من أربعين يوماً ، وقد تألفت من حزب الامة والجبهة الإسـلامية ذات الاتجاه المتطرف ولاسـيما فيما يتعلق بالتمسـك بقوانين الشـريعة الإسـلامية ، وكان الصـادق في اذار ١٩٨٨ قد اعلن عن انطلاق حملة عسـكرية استهدفت قبيلة الدينكا ونتج عنها ضـحايا بالأرواح البشـرية من سكان القرية الذين لم يتمكنوا من القرار واسـتعبد الأطفال وقد احرقت القرية وطمرت ابار المياه ، ودمرت المدارس والعيادات الطبية ، اما قطعان الماشـية فأخذت غنيمة ، وقد قوبلت تلك العملية العسكرية بالرفض الحازم من الحزب الاتحادي الديمقراطي وكتلة الجنوب [36] ، وحتى الجنوبيين المعاديين للحركة الشـعبية وجيشـها ، واعترف بعض المسـؤولين الحكوميين في مجالس خاصـة بان تسلح بعض القوى كان استراتيجية دفاعية انحرفت الى طريق خاطئ تماماً ، ولكن الصـادق المهدي كان قد عقد عزمه على الحل العسـكري في عام ١٩٨٨ ،[37] لذلك حقق هجومه الذي قام به الجيش نجاحاً كبيراً وتمكنت القوات المسلحة السودانية من اللحاق الهزيمة بوحدات تابعة للحركة الشعبية ، وفي شـهر حزيران من العام نفسـه دمرت اكبر معسكراتها في أعالي النيل وتمكنت من إعادة الاستيلاء على توريت الجنوبية . [38]

وقف السـيد محمد عثمان الميرغني [39]رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم الطائفة الختمية [40] محذراً الجمعية التأسـيسـية من محاولة التمرير السـريع

لقوانين الشريعة الجديدة التي وضعاها حسن الترابي [41]، واصدر تعليماته لأعضاء حزبه في الجمعية البالغ عددهم ٦٢ عضواً بالتصويت ضدها ، وعرضت على الجمعية التأسيسية في ١٩ من أيلول ١٩٨٨ وقد وقف رئيس الوزراء الى جانب صهره الميرغني ، وكذلك دعا محمد عثمان الميرغني الى فتح محادثات مباشرة مع الحركة الشعبية في اديس ابابا وتوصل الطرفان في ١٦ من تشرين الثاني ١٩٨٨ الى اتفاق عرف باتفاق الميرغني – قرنق ونص على : [42]

١- تجميد مواد الحدود والمواد ذات الصلبة المتضخمة في قوانين أيلول كافة .

٢- المؤتمر الدستوري والفصل نهائياً في مسألة القوانين .

٣- الغاء كل المعاهدات العسكرية مع الدول الأخرى كمصر وليبيا ورفع حالة الطوارئ.

٤- تشكيل لجنة تحضيرية قومية تقوم بالتمهيد والاعداد للمؤتمر القومي الدستوري .

٥- انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية تتوفر فيه كافة الضمانات الأمنية .

٦- ينعقد المؤتمر الدستوري في ٣١ كانون الأول ١٩٨٨ في حالة تنفيذ البنود السابقة بما يرضي الأطراف المعنية .

٧- مناشدة جميع الأطراف الدولية للانضمام الى المبادرة ورغم توقيع الاتفاقية استمرت الحركة نشاطها العسكري في الجنوب ثم تقصت عن قبولها تجميد الحدود الإسلامية وطالبت لاحقاً بإلغائها بقانون .

استمر الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في نشاطها العسكري في الجنوب رغم توقيعه لاتفاقية الميرغني – قرنق ، فاطلق صاروخ (سام ٧) على طائرة وزير الدفاع السوداني عشية وصول الميرغني الى الخرطوم قادماً من اديس ابابا ،

واصـــدر رئيس الوزراء الصـــادق المهدي بياناً في ٢٠ تشـــرين الأول عام ١٩٨٨ ، استنكر فيه حادثة اطلاق الصـاروخ وقال ان الحركة لا ترغب في السـلام ولا إرادة لها في ذلك وتحركها قوى اجنبية معادية للسودان . [43]

سـقطت حكومة الصـادق المهدي الثالثة [44]، وتم تشـكيل الحكومة الرابعة من قبله في شـــباط ١٩٨٩ وتألفت وزارة جديدة من ١٠ وزراء من حزب الامة و٨ من الجبهة الإســـلامية القومية واعطت ٤ حقائب وزارية للجنوبيين ولأول مرة فقد أعطيت الحقيبة الوزارية الأخيرة للنوبة ، وعند اعلان عن التشـكيلة الجديدة للحكومة وجد حزب الامة نفسـه امام نكسـتين [45]، ففي منتصـف شـباط ١٩٨٩ قدم الفريق عبد الماجد حامد خليل [46]استقالته وبشكل مفاجئ من وزارة الدفاع وقد كان يتمتع بشعبية واسعة ، وفي ٢٠ من شباط ١٩٨٩ قام خليفة خليل [47]تسليم رئيس الوزراء انذاراً وقعه ١٥٠ من كبار الضـباط طالبوا فيه بتشـكيل حكومة قومية والقبول باتفاقية الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشـــعبية والجيش الشـــعبي لتحرير الســـودان وإيقاف التدهور الاقتصـادي ، وبدأت المفاوضـات في الخرطوم وبلغت ذروتها في ٦ من اذار ١٩٨٩ عندا وقع ٤٨ حزباً ونقابة الاعلام القومي للســـلام الذي صـــادق على اتفاقية الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشـعبية ، ورفضـت الجبهة الإسـلامية القومية التوقيع على الإعلان ، اما الصـاق المهدي فكان غير قادر على اتخاذ القرار الحاسـم [48]، فأخذ يماطل بالحيل السياسية لذلك طلب ان تناقش الجمعية التأسيسية ذلك الإعلان ، وقد اجبر الصادق المهدي في ١١ من اذار ١٩٨٩ على اعلان تأييده الكامل للاتفاقية الموقعة بين الاتحادين والحركة الشعبية وقام بحل حكومته . [49]

كان موقف الجبهة الإســـلامية معادياً للحكومة ، ففي ٩ نيســـان ١٩٨٩ ، بدأت بتنفيذ خطتها بأسقاط الحكومة بالاعتماد على قاعدتها الجماهيرية ، فانطلقت تظاهرات

صاخبة من جامعة ام درمان [50] الإسلامية بهدف زعزعة استقرار الحكومة الجديدة وطالبت المتظاهرين بضرورة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية تزامناً مع انعقاد جلسة للجمعية التأسيسية لاتخاذ قرار بتجميد القوانين الإسلامية [51]، وفي ١٩ حزيران ١٩٨٩ تسربت معلومات الى جهاز الاستخبارات السوداني ، بوجود محاولة انقلابية مزعومة على السلطة وأوردت كل الصحف السودانية والمصرية ذلك الخبر ، مما اوجد حالة من التضارب والتناقض بالمعلومات ، ونبأ تورط قادة من الجيش والشرطة في الانقلاب [52]، أوردت جريدة السوداني وان قائد الانقلاب ضابط كبير برتبة لواء لم يتم اعتقاله بعد ، وتداركت الحكومة الوضع بخروج مستشار الامن القومي لرئيس الوزراء اذ اعلن عن القاء القبض على ٧٦ شخصاً منهم ٤٨ مدنياً و٢٨ ضابطاً في قبة الرئيس السابق جعفر نميري الذي كان يريد العودة من جديد الى الحكم . [53]

كانت فترة حكم الصادق المهدي مرتبكة من حيث الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، وكان انقلاب عام ١٩٨٩ قد انها الحكم الديمقراطي في البلاد الذي لم يطبق السودان طوال مدة الصادق المهدي باعتباره زعيم الأغلبية في البرلمان [54]، ولكي تنجح الديمقراطية تحتاج الى تفاهم بين مختلف القوى السياسية لينعكس ذلك على المجتمع بصورة إيجابية [55]، وهذا لم يحصل في مدة الصادق المهدي ، ولم يأخذ الصادق المهدي التحذير الذي وجهه اليه مجموعة من الضباط بضرورة تغيير سياسته [56]، وان يقبل بخطة السلام الشامل لأنهاء الحرب في الجنوب [57]، وقد عمد الصادق المهدي لقطع علاقته الخارجية مع العديد من الدول ولاسيما مصر والسعودية [58]، وأصبحت علاقته مع الدول العربية سيئة للغاية [59]، فلذلك عجز عن توفير السلاح وبرزت مشكلة أخرى وهي المشكلة الاقتصادية وتردي المستوى المعيشي فكان السبب في قيام حكومة الإنقاذ الوطني . [60]

الخاتمة :

يتبين لنا مما ســـبق ان حكومة الصـــادق المهدي لم تتمكن من جمع الأطراف السودانية على رأي واحد بل استمرت الخلافات بين الأحزاب السياسية لاختلاف الرؤى والاهداف فيما بينها فضـــلاً عن الاختلاف في ايدلوجية بعض الأحزاب وتبعيتها الى اطراف خارجية لا تريد للسودان ان ينعم بالأمن والاستقرار ، لذلك استمرت الصراعات بين الأحزاب والحكومة الســودانية ، وقد فشــل الصــادق المهدي في جمع الأطراف المتنازعة رغم انه قد جرب اكثر من خيار معها الى ان محاولاته لم يكتب لها النجاح ، لذلك دخلت السودان في تجربة سياسية أخرى بعد اقصاء حكومة الصادق المهدي ومن اهم الاستنتاجات :

١- يتمتع النظام السياسي في السودان بتعدد الحكومات التي لم تستمر طويلاً بسبب تردي الوضع الاقتصادي فادى الى تردي سياسي .

٢- ان مشكلة الجنوب لعبت دوراً كبيراً في تردي الوضع السياسي في السودان وذلك للاختلاف ما بين الأحزاب الشمالية والاحزاب الجنوبية في وجهات النظر .

٣- ان اتفاق الكوكادام لم يحقق ما كان يصبوا اليه جميع الأطراف التي وقعت عليه

الهوامش والمصادر البحث :

١- حركة الانيانيا : وهي حركة قام بها المتمردون الجنوبيون في السودان بقيادة برنادو ماو في عام ١٩٦٤ ، وتعني بالغة المجموعات التي تقطن المديرية الاستوائية الثعبان السام اكدت أهدافها في الدفاع عن الجنوب وهويته الافريقية في مواجهة العربية الإسلامية في الشمال . للمزيد ينظر: قتيبة عبد العظيم كاظم ، الحكم الذاتي الإقليمي في جنوب السودان ١٩٧٢-١٩٨٩ ، مكتبة الألوان ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٣ .

٢- اتفاقية اديس ابابا : وهي الاتفاقية التي وقعت في ٢٧ شباط ١٩٧٢ بين جبهة التحرير السودان وحكومة السودان ، تحت اشراف امبراطور اثيوبيا هيلا سلاسي ، والتي أصبحت العمود الفقري للعلاقة بين الشمال والجنوب . للمزيد ينظر: ندى حسين علي ، حزب الاتحاد الوطني السوداني الافريقي (سانو) (١٩٧٢-١٩٨٥) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٢١١ .

٣- جعفر نميري : ولد عام (١٩٣٠-٢٠٠٩) في مدينة دنقلا بام درمان ، اكمل تعليمه الابتدائي بمديرية مدني الاميرية ، والثانوية بحنتوب ، حصل على شهادة القانون ، دخل الكلية الحربية عام ١٩٤٩ ، وتخرج عام ١٩٥٢ برتبة ملازم ثان اختير عام ١٩٤٥ للاشتراك بدورة تدريبية في مصر ، شارك عام ١٩٦٤ في الانتفاضة ضد حكومة إبراهيم عبود ، حصل على شهادة الماجستير في كلية الأركان والقيادة في الولايات المتحدة الامريكية ، وفي ٢٥ أيار ١٩٦٩ قاد الانقلاب العسكري . للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد نميري ،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٩-١٢ .

٤- جون قرنق : ولد عام ١٩٤٥ في جونقلي بجنوب السودان ، وترجع اصوله الى منطقة بور في قبيلة الدينكا اكبر قبائل جنوب السودان ، وهو من عائلة مسيحية وكان من الأطفال القلائل الذين تمكنوا من الذهاب الى المدرسة الابتدائية في عهد الإدارة البريطانية وتلقى دراسته الثانوية في تنزانيا ثم سافر في عام ١٩٦٥ الى الولايات المتحدة الامريكية لإكمال دراسته الجامعية ودرس الاقتصاد هناك وفي عام ١٩٦٩ ، عاد الى تنزانيا ليعمل بجامعة دار السلام حصل على الماجستير عام ١٩٨٠ والدكتوراه ١٩٨١ ، ثم عاد للسودان ليعمل بالمؤسسة العسكرية أسس الحركة الشعبية في

السودان عام ١٩٨٣ . للمزيد ينظر: عوني الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والانساب في السودان ، ج٣ ، شـــركة افروقراف للطباعة ، الخرطوم ، ١٩٩٦ ، ص٢١٢٥ ؛ نبراس خليل إبراهيم ، جون قرنق واثره في الحياة السياسية السودانية (١٩٤٥-٢٠٠٥) ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٠٧ ، ٢٠١٤ ، ص١٦٠-١٦٢ .

٥- الكوكادام : مؤتمر عقد في ٢٠ من اذار ١٩٨٦ في منتجع في اثيوبيا يبعد عن العاصمة اديس ابابا ١٠٠ كم ، اتفقوا فيه على ضرورة تكوين سودان جديد يخلو من العنصرية والقبلية والطائفية ، كذلك اتفقوا على ان تتم عملية السلام ضمن مؤتمر قومي دستوري ، واتفق الطرفان على تكوين لجنة تنسيقية من خمسة أعضاء من كل جانب مهمتها متابعة تنفيذ الاتفاق . للمزيد ينظر: قتيبة عبد العظيم ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

٦- التجمع الوطني للإنقاذ : يتألف من حزب الامة القومي السوداني والتجمع السياسي لجنوب السودان والمؤتمر السوداني الافريقي وحزب البحث العربي الاشتراكي السوداني والحزب الشيوعي السوداني والحزب الوطني الاتحادي . للمزيد ينظر: نبراس خليل إبراهيم ، المصدر السابق ، ص١٧١-١٧٢ .

٧- قد عبر جون قرنق عن تلك المعضلة التي هي خلق سودان علماني ولامجال فيه للخلط بين الدين والسياسة حيث قال " ان مشكلتنا هي ان السودان كان ولايزال ليبحث عن ذاتيته وهويته الحقيقية ، وحين فشل السودانيون في التوصل الى ذلك ، وجدوا لهم ملجأ في العروبة ، وحين فشل هذا الملجأ لجاءوا للإسلام كعامل موحد... ان هويتنا ليست واضحة المعالم وتمت في حاجة لان تدع هذه الطائفية جانباً الى جانبنا وتمعن النظر داخل بلادنا " . للمزيد ينظر: قتيبة عبد العظيم كاظم ، المصدر السابق ، ص٣٢١-٣٢٢ .

٨- المصدر نفسه .

٩- اسفرت اتفاقية اديس ابابا عن مبادرة بوقف اطلاق النار بالجنوب حقناً للدماء ، رغم كان هناك مجموعة رافضه لتلك الاتفاقية حيث أرادوا استمرار القتال مع الشماليين . للمزيد ينظر: جريدة الأيام السودانية ، العدد ٦٤٦٦ ، ٤ اذار ١٩٧٣ .

١٠- الصادق المهدي : ولد عام ١٩٣٦ ، ينتمي الى الاسرة المهدية المعروفة في السودان اكمل دراسته الجامعية في كلية فكتوريا بمدينة الإسكندرية ثم سافر الى مدينة أكسفورد عام ١٩٥٧ ،

لغرض الدراسة دخل المعترك السياسي في الستينات واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٦ ، واختلف مع عمه الهادي المهدي حول الامامة والنفوذ السياسي ، وسقطت وزارته عام ١٩٦٧ ، تعرض للاعتقال بسبب معارضته للحكم العسكري الثاني ١٩٦٩ . للمزيد ينظر: غراهام توماس ، حول شخصية الصادق المهدي ، مجلة التضامن ، (لندن)، العدد ١٥٩ ، ٢٦ نيسان ١٩٨٦ ، ص٧٢ .

١١- كمال حسن بخيت ، مجلة الوطني العربي (الكويت) ، العدد ٥٨١ ، نيسان ١٩٨٨ ، ص٢٦ .

١٢- عبد الفتاح ، الصادق المهدي والسودان اطلاله على واقع سياسي متقلب ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د.ت ، ص٦٧-٧٠ ؛ مجلد المجاهد(الجزائر) ، العدد ١٢٩٧ ، ٤ حزيران ١٩٨٥ ، ص٣٣ .

١٣- مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٩١ ، ١٩٨٨ ، ص١٥٠ ؛ احمد عبد الله ادم ، قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش ، الدار الوطنية للإعلام ، الخرطوم ، ١٩٩٦ ، ص٧٥ .

١٤- خالد وليد محمود ، دولة جنوب السودان وإسرائيل حكم الانفصال والدور الوظيفي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص١١٧ .

١٥- محمد عوض محمد ، السودان الشمالي وقبائله ، الاكاديمية للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ٢٠٠٩ ، ص٢٠ ؛ عمر عز الرجال ، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١١، أيلول ١٩٩٣ ، ص٢٠٢ ؛ قتيبة عبد العظيم ، المصدر السابق ، ص٢٢٢ .

١٦- عثمان ميرغني ، هموم الحكم والمحاولات الانقلابية ، مجلة التضامن (لندن) ، العدد ١٦٤ ، كانون الثاني ١٩٨٦ ، ص٢٢ .

١٧- المصدر نفسه .

١٨- كانت المعارك الطاحنة في مناطق العمليات ، وقد هجم الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية على بلدة (جوكدن) جنوب شرق السودان ، وقد دمرت اكبر معسكرات لقرية (جور بودى) بالقرب من الكرمك بالإقليم الأوسط ، وفي ٢٢ اذار ١٩٨٧ هجمت قوات قرنق على قوات الانيانيا الحليفة للحكومة في منطقة (هيدم) وفي ٢٨ اذار دمرت القوات السودانية معسكراً تابعاً لقوات قرنق في اقصى جنوب النيل الأزرق ، واستعد الجيش السوداني لمعركة كبرى ضد

الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان ، بالقرب من مدينتين اوبو والناصر بإقليم أعالي النيل ، كما وهاجمت طاءرات السلاح الجوي السوداني وقصفت دفاعات الجيش الشعبي لتحرير السودان في معارك الكرمك التي تقع على الحدود الدولية بين السودان واثيوبيا في جنوب شرق ولاية النيل الأزرق التي تبعد عن الخرطوم مسافة ٥٨٧كم ، وأصبحت تلك المناوشات العسكرية حرباً أهلية طويلة . للمزيد ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٩٨ ؛ طه المجدوب ، ازمة السودان البعد الاستراتيجي العسكري مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، ١٢ أيلول ١٩٩١ ، ص١٢٥ ؛ صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، العدد ٣٢٩٩ ، ١٠ كانون الأول ١٩٨٧ ، ص١ .

١٩- حزب الاتحادي الديمقراطي : تأسس في عام ١٩٥٢ باسم الحزب الوطني الاتحادي وهو واحد من حزبين سياسيين قبل الاستقلال السودان الى جانب حزب الامة ، اسسه محمد عثمان الميرغني تزعمه إسماعيل الازهري . للمزيد ينظر: صالح محمود القاسم ، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من (١٩٦٩-١٩٨٩) ، دار جليس الزمان للنشر ، ط١ ، عمان ، ٢٠١١ ، ص١٢٧ .

٢٠- حزب الامة : تأسس في شباط ١٩٤٥ برئاسة السيد عبد الرحمن المهدي ووضع شعار (السودان للسودانيين) كمنهج لعمله السياسي ، وتم تعيين عبد الله خليل سكرتيراً عاماً للحزب . للمزيد ينظر: منى حسين عبيد الشمالي ، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية ١٩٤٥-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٣٩-٤٠ .

٢١- الجمعية التأسيسية : تم انتخابها عام ١٩٨٦ افضل جمعية تأسيسية عرفها السودان في تاريخه الحديث حيث لم تشهد انقسامات كبيرة ولم تشهد ظاهرة تصدير المرشحين ، كانت على مستوى عالي من الوعي والثقافة . للمزيد ينظر: احمد إبراهيم أبو الشوك والفاتح عبد الله عبد السلام ، الانتخابات البرلمانية في السودان (١٩٥٣-١٩٨٦) مقارن تاريخية تحليلية ، المركز للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص٧٠ .

٢٢- شريف زين العابدين الهندي : من مواليد ١٩٢٥ وهو من اسرة عريقة ، تولة رئاسة الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد وفاة الازهري عرف عنه بانه قومي الاتجاه ديمقراطي النزعة ، تقلد مناصب وزارية عدة منها وزارة الري عام ١٩٦٥ ووزارة الحكومات المحلية عام ١٩٩٦ وتولى

معارضة النظام العسكري عام ١٩٦٩ . للمزيد ينظر : صحيفة الثورة ، العدد ٣٢٥٨ ، ١٣ كانون الثاني ١٩٨٢ .

٢٣- مجلة المستقبل العربي (بيروت) ، العدد ١٨٦ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص١٧٧ ؛ احمد أبو سعدة ، جنوب السودان وافاق المستقبل ، مكتبة مربولي ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٤٤ .

٢٤- نقلا عن : جون قاي ، جنوب السودان ، افاق وتحديات ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص٦٧ ؛ إبراهيم محمد ادم ، البعد الديني لقضية جنوب السودان ١٩٨٣-١٩٩٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كليو الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة ام درمان الإسلامية ، الخرطوم ، ١٩٩٨ ، ص١١١ .

٢٥- الجبهة الإسلامية القومية : ظهرت في انتخابات عام ١٩٦٩ حيث كان اسمها في ذلك الوقت الميثاق الإسلامي وتمت نمواً ملحوظاً ورسخا تنظيماتها في القطاع الحديث وتحددت في القواعد الشعبية . للمزيد ينظر: الامام الصادق المهدي ، المصدر السابق ، ص٣٧-٣٨ .

٢٦- منى حسين عبيد ، قضية جنوب السودان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٧٠ ، تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص١٢٧ .

٢٧- سادن : تسمية اطلقت في السودان بعد انتفاضة نيسان ١٩٨٥ الشعبية على الشخص الذي استخدم منصبه خلال عهد النميري لإلحاق الضرر بالمعارضة والتعاون مع النظام العسكري السابق . للمزيد ينظر: مجلة التضامن (لندن)، العدد ٢٢٩ ، اب ، ١٩٨٧ ، ص٦ .

٢٨- ميرغني النصري : ولد عام ١٩٢٧ برفاعة في السودان ، من مؤسسي حركة التحرير الإسلامي مه بابكر كرار التي تحولت الى الحزب الاشتراكي الإسلامي ثم الجماعة الإسلامية في الفترة ١٩٤٩-١٩٥٤ ، تولى منصب نقيب المحامين السوداني لاكثر من دورة ، ووزير للعدل في الحكمة الانتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦) ، عضو مجلس راس الدولة (١٩٨٧-١٩٨٩) توفي عام ٢٠١٠ . للمزيد بنظر: الصادق المهدي ، المصدر السابق ، ص٢٠٩ .

٢٩- سعيد احمد الحسين : ولد في الركابية عام ١٩٢٨ احدى مناطق السودان ، درس الحقوق في جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وكان تعليمه الاعدادي والثانوي في الازهر الشريف ، عمل في المحاماة ، اصبح نائب برلماني عام ١٩٨٦ ، فاصبح وزير للخارجية توفي عام ٢٠١٧ . للمزيد

بنظر: موسوعة اهل الذكر بالسودان ، المجلد ٦ ، المجلس القومي للذكر والذاكرين ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ ، ص٢١٥ .

٣٠- حسب الله النور ، قضية جنوب السودان النشأة والتطور ، مجلة الوعي (الكويت) ، العدد ٢٨٦ ، السنة الخامسة والعشرون تشرين الأول ٢٠١٠ ، ص٢٦-٢٧ ؛ حروب الجنوب السودان ، البدايات و النهايات مقال مترجم ، نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع // :https www.alaraby.co.uk / amp / opinion .

٣١- قتيبة عبد العظيم كاظم ، المصدر السابق ، ص٣٢٧ ؛ احمد منير ، حساب الخسائر والارباح في الجولة بين المهدي والعسكر ، مجلة كل العرب (لندن) ، العدد ٣٤٢ ، ١٣ اذار ١٩٨٩ ، ص١٢ .

٣٢- كبويتا : وهي بلدة في اقصى جنوب السودان ، ترتفع عن مستوى سطح البحر ٦٧٧ م . للمزيد ينظر: محمود محمد قلندر ، جنوب السودان : مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٥٥ -١٩٨٣ دراسة تاريخية بمنظور الاتصال الاجتماعي ، دار الفكر بدمشق ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٣٤٢ .

٣٣- كاربينوا : وهو عسكري من جنوب السودان ، الذي قام عام ١٩٨٣ يتأسس الحركة الشعبية لتحرير السودان اذ ولد في عام ١٩٤٨ في بحر الغزال بالسودان تلقى تعاليمه في المدارس الكاثوليكية ، وهو اول من سن التمرد بعد اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٨٣ وقد تحالف مع جون قرنق الذي كلف بإخماد تمرد كاربينوا واسس الحركة الشعبية لتحرير السودان . للمزيد ينظر: محمد الفاضل بن علي اللافي ، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، الخرطوم ، ٢٠٠٧ ، ص٧٥ .

٣٤- ان سوء الاحوال السياسية جعلت من الصادق المهدي يقدم طلب للجمعية التأسيسية في ١٨ من اذار ١٩٨٨ بمنحه سلطات غير محدودة في حالة صدمة وبعد ذلك وافق أعضاء الجمعية بالأغلبية الساحقة على برنامجه المختلفة عليه ، وقد نال البأس والسخط الكبير تجاه العملية السياسية من المواطنين في العاصمة ولكن صادق المهدي تحالف مع حسن الترابي من اجل تحقيق

أهدافه وكذلك مع الجبهة الإسلامية الدعم الكافي له من اجل الحصول على السلطات التي يردها وكانت الحرب الاهلية مستمرة والاقتصاد منهار . للمزيد ينظر: حمدي عبد الرحمن ، دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ ، ٢٠١١ .

٣٥- في اذار عام ١٩٨٨ حصلت شبه قطيعة بين المهدي والميرغني رافقها ان حزب الامة بدأ يتقرب للجبهة الإسلامية وبذلك برز اسم الجبهة الإسلامية القومية في اذار عام ١٩٨٨ و أوائل نيسان من العام نفسه كشريك في حكومة وحدة وطنية ، اما على الصعيد العربي نجد ان احد طرفي الائتلاف (الميرغني) يؤيد الاتجاه الخليجي – العراقي – الأردني – المصري والقطب الاخر (المهدي) يؤيد الاتجاه الليبي – السوداني – الإيراني وهكذا وقع البعض الى اعتباره سبباً في تخبط الحكومة السودانية في سياساتها الداخلية والخارجية . للمزيد ينظر: كمال حسن بخيت ، مجلة الوطن العربي (الكويت) ، العدد ٥٨١ ، نيسان ١٩٨٨ ، ص٢٤ ؛ الدستور(العراقية) ، العدد ٥٧١ ، ٦ شباط ، ١٩٨٩ ، ص١٥ .

٣٦-المصدرنفسه.

٣٧- منى حسين عبيد ، تداعيات قضية جنوب السودان على دول الجوار العربي الافريقي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٣ ، ٢٠١٢ ، ص٦١

٣٨ – توريت الجنوبية:هي مدينة من مدن السودان تقع في الجزء الجنوبي الشرقي منها بالتحديد في مقاطعة توريت في ولاية ايما تونغ ، وتبعد مدينة توريت عن مدينة جوبا بحوالي ١٥٠ كم في اتجاه الشرق . للمزيد ينظر: مهند النداوي ، إسرائيل في حوض النيل ، العربي للنشر والتوزيع ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٢١٧ .

٣٩- محمد عثمان الميرغني : ينتسب الى الطريقة الختمية دعا الى عقد المصالحة مع النظام ولم يواجه معارضه منها ، وهو سياسي صوفي استخدم الطريقة عقب وفاة والده علي الميرغني عام ١٩٦٨ ، تقلد رئاسة الحزب في عام ١٩٨٦، ودعم النظام الابوي وايده وشارك فيه حزبه بوزراء وبعضوية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وكان حزبه مشاركاً في حكومة الإنقاذ بعد اكثر من عقد ونصف وقضاها في المعارضة . للمزيد ينظر : الامام الصادق المهدي ، الديمقراطية في

السودان راجحة وعائدة ، مكتبة جريدة الورد ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠١٥ ، ص٣٦ ؛ عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والانساب ، ج١ ، دار افروقراف ، الخرطوم ، ١٩٩٦ ، ص٤٣٧ .

٤٠- الطريقة الختمية : طريقة صفوية جاء بها الى السودان محمد عثمان الميرغني في أوائل القرن التاسع عشر اما هذه التسمية فقد نسبها الأغلبية الى قرية الختمية في شرق السودان وهي معقل اتباع هذه الطريقة . للمزيد ينظر: محمد إبراهيم أبو سليم ، بحوث في تاريخ السودان ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص١٦٠ ؛ عصام مشعل الحلبوسي ، الحركات الإسلامية في السودان (١٩٦٩-١٩٨٥) ، مراجعة وتقديم : ابتسام محمود جواد ، مركز الدراسات الافريقية ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٢١ .

٤١- حسن الترابي : ولد عام ١٩٣٢ ، تخرج من كلية الحقوق جامعة الخرطوم عام ١٩٥٦ ، ثم نال ماجستير القانون من جامعة لندن والدكتوراه من جامعة باريس ، تعرض للاعتقال اكثر من مرة وبعد مصالحة مع النميري والمعارضة السودانية ثم تعين حسن الترابي نائباً عاماً ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية للشؤون القانونية في ١٩٨٣-١٩٨٥ ، واصبح رئيساً لمجلس الوطني عام ١٩٩٦ . للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٦٧-٣٧٧ .

٤٢- صحيفة الراية (الخرطوم) ، العدد ٥٠٩٢ ، ٩ شباط ١٩٨٩ .

٤٣- المصدر نفسه .

٤٤- يوسف الشريف ، السودان واهل السودان : اسرار السياسة وخفايا المجتمع ، دار الشريف ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٧٥ .

٤٥- كانت حكومة المهدي الثالثة واجهت عدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لعل اخطرها الوضع المتردي في الجنوب وتفشي ظاهرة النزوح التي أدت الى تشريد الملايين من سكانه ، وكان الموقف الغذائي ينذر بالتدهور الشديد في مديرية بحر والغزال اذ أدت الى المجاعة والفيضانات في اب ١٩٨٨ الى خلق مشاكل بالغة لاسيما ان السيول قد دمرت العديد من الأراضي الزراعية ، وجاءت قرارات حكومة المهدي بفرض الضرائب جديدة ابرزها رفع سعر رطل السكر من ٥٠ قرشاً

الى ٣٠٠ قرش . للمزيد ينظر: مجله المجلة ،(لندن)، العدد ٤٦٠ ، ٦ كانون الأول ١٩٨٨ ، ص٢١ .

٤٦- عبد الماجد حامد خليل : هو احد الضباط السودانيين الكبار ، ترأس عدة مناصب في عهد نميري منها قيادة مدرسة المشاة لسنين طوال ، ومدير افرع التدريب عام ١٩٧٣ ، وثم نائب رئيس هيئة الأركان ، ووصل الى رتبة فريق ، اعجب به النميري ومنحه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية ، ووزير الدفاع ، والأمين العام للاتحاد الاشتراكي . للمزيد ينظر: السر احمد سعيد ، السيف والطغاة القوات المسلحة السودانية دراسة تحليلية ١٩٧١-١٩٩٥ ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٦٠ .

٤٧- خليفة خليل : وهو رئيس الوزراء السوداني الذي قام بتسليم انذار وقعه ١٥٠ من كبار الضباط عام ١٩٨٩ ، الذين طالبوا بتشكيل حكومة قومية . للمزيد ينظر : المصدر نفسه .

٤٨- حمد ارحيل عزو وذاكر محيي عبد الله ، نظام الحكم في السودان مابين عامي ١٩٥٦-١٩٨٩ ، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية ، بغداد ، المجلد ١٦ ، العدد ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص٤٦٥ ؛ مجلة السياسية الدولية ، العدد ٩٦ ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، نيسان ١٩٨٩ ، ص٢٨٤ .

٤٩- محمد عثمان حبيب الله ، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦١ ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، كانون الأول ١٩٨٩ ، ص٩٧ .

٥٠- ام درمان : احدى المدن السودانية والتي كانت عاصمة الدولة المهدية ١٨٨٥-١٨٩٨ وثاني مدينة في السودان من حيث الكثافة بعد العاصمة الخرطوم . للمزيد ينظر: مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية والجغرافية ، ج٩ ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٢٢ .

٥١- مكي شبيكة ، السودان عبر القرون ، دار الثقافة للنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٨٠ .

٥٢- منى حسين عبيد ، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٥٧ .

٥٣- انتصار ادم هارون احمد ، اسباب الانقلابات في افريقيا منذ عام ١٩٦٩ (السودان نموذجاً) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم ، ٢٠١٠ ، ص٨٩ ؛ إبراهيم محمد ادم ، البعد الديني لقضية جنوب السودان (١٩٨٣-١٩٩٦) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة ام درمان السودان ، الخرطوم ، ١٩٩٨ ، ص١٠١ .

٥٤- عبد اللطيف فاروق احمد ، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الامن القومي المصري ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٦٤ .

٥٥- جريدة الأبناء (الكويت) ، العدد ٤٨٦٣ ، ١٢ تموز ١٩٨٩ .

٥٦- ليلى سيد مصطفى ارباب ، الجيش والاستقرار السياسي في السودان ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٢ ، ص٧ .

٥٧- نقلاً عن : اشرف راضي ، إدارة العلاقات السودانية الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٢٨ ، نيسان ١٩٩٧ ، ١١٥ .

٥٨- العجب احمد الطريفي ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص٦٠ .

٥٩- محمد سلامة النحال ، نضال الشعب السودان خلال قرن من الزمن ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٦٤ .

٦٠- تشكل مجلس ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ حزيران ١٩٨٩ واعضاءه كل من (عمر حسن احمد البشير ، الزبير محمد صالح ، فيصل مدني مختار ، إبراهيم شمس الدين ، إبراهيم نايل ادام ، بيو بوكودان ، دومينك كاسيانو ، سليمان محمد سليمان ، التيجاني ادم الطاهر ، فيصل أبو صالح ،

صـــلاح الدين محمد احمد كرار،محمد الامين خليفة ،عثمان محمد الحســن ، مارتن ملو ال ،بكري حسن صـالح . للمزيد ينظر:أسـامة علي زين العابدين ،سـياسـة السـودان الخارجية في عهد حكومة الانقاذ الوطني: دراســة تحليلية نقدية ، مكتبة الشـريف الاكاديمية ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ ، ص١٧ ؛ فتحي الضيو ، في حوار صريح مع محمد عمر بشير في كتابات سودانية مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٨٧ . ص١٠٥ .